# تكافؤ الفرص التعليمية

## مفهوم وأساليب تطبيقه في الجامعة

للدكتورة زينب قريد

قسم أصول التربية ـ كلية البنات ـ جامعة عين شمس

**معنى تكافؤ الفرص التعليمية :**

تكافؤ الفرص التعليمية معناه أن يستطيع الفرد أن يجد الفرص التعليمية المناسبة ، وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له استعداداته وقدراته دون تفريق بين فرد وآخر على أساس المستوى الاقتصادى ، أى الثروة أو المستوى الاجتماعى أى الطبقة الاجتماعية أو على أساس الدين والعقيدة أو على أساس العنصر أو اللون أو الجنس . ومعنى ذلك أن تكون الفرصة متاحة أمام الفرد لينال التعليم الذى يناسب استعداده دون أن يعوقه عائق من مال أو جاه أو لون أو جنس .

وأول مفكر تعرض لمبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم هو أفلاطون ، حين جعل المرحلة الأولى فى نظامه التعليمى من سن ٧ إلى ١٨ سنة عامة لجميع الأفراد ، أى حقاً لكل مواطن دون أن تكون مقصورة على طبقة واحدة هى الطبقة الأرستقراطية . كما أنه لم يفرق بين الرجل والمرأة ، ففلسفة أفلاطون التربوية أفسحت المجال للمرأة أن تتعلم حتى آخر مراحل التعليم وهى مرحلة إعداد الفلاسفة ليكونوا حكاماً ، وذلك إذا سمحت لها استعداداتها وطبيعتها الفطرية بالاستمرار فى التربية والتعليم .

وهكذا جعل أفلاطون التربية والتعليم من حق كل فرد يستطيع السير فيهما بنجاح ، وتؤهله مواهبه للاستفادة منهما إلى آخر درجة . وهذا المفهوم هو الذى تبلور خلال

العصور وعرف باسم مبدأ تكافؤ الفرص . ومن المعروف أن أفلاطون فيلسوف اجتماعى ، اتخذ من التربية والتعليم وسيلة لإصلاح المجتمع، وخلق مجتمع مثالى يسود فيه العدل والخير . ومن المعروف أيضاً أن فلسفة أفلاطون كانت فلسفة نظرية جامدة ينقصها جانب التطبيق .

وطبيعى أن مبدأ تكافؤ الفرص كان ينعدم فى سيادة الدكتاتوريات وحكم الأرستقراطية خلال العصور المختلفة . فطالما قصر الحكام فى ظل الدكتاتورية التعليم على الطبقة الأرستقراطية والسادة من الحكام وأعوانهم من الأغنياء وهم قلة ، وكان غياب السادة من يد العامة معناه الحرمان من التعليم مهما كان يملك الفرد من ذكاء واستعدادات طبيعية . وكان هذا هو حال جماهير الشعب الذين حرموا من الثروة فحرموا من التعليم .

فقد اقترنت التربية فى المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية بالقدرة الاقتصادية للطبقة المتحكمة من الإقطاعيين والرأسماليين . وكانت التربية أداة فى يد هذه الطبقة ، تميزهم وتزيدهم قوة وقدرة على استغلال الطبقات الشعبية الفقيرة والضغط عليها . وارتبطت الفرص التعليمية فى هذه المجتمعات بالقدرة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة المتحكمة . بينما حرم من هذه الفرص غالبية الشعب .

ويمكننا أن نقول أن الفرص التعليمية فى المجتمعات الرأسمالية — وخاصة قبل الحرب العالمية الثانية — خضعت لعوامل حالت دون تحقيق تكافئها بالنسبة لجميع أفراد المجتمع . من ذلك ما يلى :

### ١ ـ الثروة والطبقة الاجتماعية :

فقد كان الأغنياء وأصحاب رءوس الأموال يجدون الفرص أمامهم للتعليم بما يملكون من ثروة وجاه ، وكان يتهيأ لهم فى ظل النظام الرأسمالى تعليم على أرقى المستويات من حيث عدد سنواته ومن حيث نوع الخدمات التعليمية فيه . وظهرت المدارس ذات المصروفات الباهظة التى تقدم تعليماً على مستوى رفيع من حيث الاستعدادات والمبانى والملاعب والكتب والأدوات والمعامل ومستوى المدرسين . ومن هذا النوع من المدارس

الأجنبية التى ظهرت فى مصر واجتذبت أبناء الطبقة الأرستقراطية والأغنياء وخاصة فى فترة الاحتلال وفى فترة ما قبل الثورة ، وكانت السياسة الاستعمارية تشجعها لتحارب بها الروح الوطنية ، وتقضى بها على الوحدة القومية بين أبناء الوطن بما تقدمه من ثقافة أجنبية وتعليم أجنبى غريب عن البلاد . من تلك المدارس كلية فكتوريا التى أنشئت سنة ١٩٠٢ ، والجامعة الأمريكية التى أنشئت فى القاهرة سنة ١٩٢٠

**٢ ـ العنصر واللون :**

كان هناك أنواع من التعليم مقصورة على عناصر معينة من السكان فقد كان التعليم الحربى الذى يتم فى ثكنات القلعة فى العهد العثمانى فى مصر وقفاً على أبناء المماليك والعثمانيين دون العنصر المصرى من أبناء البلاد . وترتب على ذلك أن كانت المناصب الهامة فى الجيش والحكم فى يد عناصر غير مصرية من المماليك والأتراك العثمانيين .

ومن ذلك أيضاً ما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتمتع البيض بفرص التعليم ، بينما يقف اللون والعنصرية بالنسبة للزنوج حائلا دون دخول بعض أنواع المدارس والجامعات فى بعض الولايات الأمريكية حتى الآن .

**٣ ـ الجنس ( ذكر او انثى ) :**

فقد ظل التعليم من حق الرجل دون المرأة طوال حكم الاستبداد ، وأبعدت البنات عن التعليم بحكم التقاليد والعرف فى العصور المتأخرة وفى ظل الحكم الرجعى .

فكانت البنات وهن نصف المجتمع قوة معطلة مما أدى إلى التخلف وانحطاط المجتمع وقتئذ ، لسيطرة الرجل وضعف شأن المرأة لأنها تعيش عالة على الرجل ، وليس لها كيان اقتصادى .

ولا شك أن هذه الاتجاهات آخذة فى الزوال فى العصر الحديث فى ظل الفكر التقدمى ، حيث أصبح تعليم البنات أكبر دليل على نهضة الأمة وتقدمها . وحيث ساوت قوانين التعليم وقوانين العمل بين الرجل والمرأة .

### تكافؤ الفرص والديموقراطية :

انتشرت الديمقراطية فى العالم كله وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وبرز مبدأ تكافؤ الفرص كأحد مقومات الديمقراطية التى تحترم الفرد وتؤمن بالشخصية الإنسانية وتستمد قوتها من قوة الجماهير الشعبية والقاعدة العريضة فى الأمة والأغلبية دون الأقلية. وظهر الاتجاه نحو العناية بالفرد والسعى لنيله حقوقه وحريته . وفى مقدمة هذه الحقوق حقه فى التعليم المناسب حسب قدراته من غير أن يحول دون ذلك حائل من مادة أو جاه أو لون أو جنس.

ويصدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومن منظمة الأمم المتحدة لينص على (أن يكون التعليم الابتدائى إلزامياً وبالمجان ) تلزم به الدولة بتوفير المدارس فى كل مكان لجميع الأطفال فى سن التعليم ، ويلزم به الفرد فى الدخول فيه - وذلك لتحقيق الديمقراطية السياسية والحرية السياسية .

وحاول الوطنيون المخلصون فى مصر منذ مطلع القرن العشرين نشر التعليم بين طبقات الشعب كلون من ألوان الجهاد الوطنى ، حتى ينتشر الوعى ويطالب الشعب بالحرية والاستقلال . وبدافع من الشعور الوطنى أنشئت كثير من المدارس الأهلية التابعة للجمعيات والهيئات والأفراد .

وقد توجت الجهود الأهلية فى سبيل نشر التعليم وقتئذ بإنشاء الجامعة الأهلية المصرية سنة ١٩٠٨ بجهود وطنية مخلصة صدرت رغم محاربة الاحتلال لها بطرق شتى . وهكذا كان التعليم سبيلا للتحرر الوطنى والمطالبة بالاستقلال .

ومن المعروف أن المستعمرين قد ناهضوا التعليم فى مصر ورحبوا به إلى الوراء ، وحددوا عدد المدارس وعدد التلاميذ ، وفتروا فى الانفاق عليه ، وتخلوا عن مسئولية تعليم أفراد الشعب ، وحالوا بين الشعب وبين الوصول إلى تكافؤ الفرص فى التعليم ، وذلك بفرض المصروفات الباهظة على التلاميذ فى المدارس بما فى ذلك المدارس الابتدائية ، مما تجاوز قدرة الفرد العادى من أبناء الشعب ، وكذلك بتشجيعهم الازدواج فى التعليم فى

المرحلة الأولى، مما أقصى أبناء الشعب عن التعليم الحقيق الموصل إلى النمو الاجتماعى والنمو الاقتصادى ، فقد كان التعليم الأولى والتعليم فى الكتاتيب وهو تعليم العامة تعليماً مغلقاً لا يؤدى إلى الالتحاق بالمدرسة الثانوية لإكمال التعليم . ولم يكن يفى حتى بالهدف الرئيسى منه وهو تكوين وحدة ثقافية تجمع بين أبناء الأمة ، فقد كان دون المستوى الذى يحقق الهدف وكان عدد الملتحقين به قليلا جداً .

وبعد نيل مصر استقلالها الصورى سنة ١٩٢٣ تعالت الصيحات الحرة المخلصة بضرورة إصلاح التعليم والقضاء على الثنائية فيه ، حتى تتحقق العدالة الاجتماعية ويتحقق مبدأ تكافؤ الفرص، لأن وجود تعليم للعامة مغلق ومحدود، وتعليم للخاصة متميز فيه ظلم اجتماعى . كما أنه يفوت على الدولة الاستفادة بجهود الغالبية العظمى من أبنائها ويبعد هؤلاء الأغلبية من أبناء الوطن عن المشاركة الفعلية فى النهضة الاجتماعية والاقتصادية للأمة ، وهذا يؤدى إلى التخلف الاجتماعى والاقتصادى ، فقد اقترنت فرص التعليم بالقدرة الاقتصادية والمنزلة الاجتماعية ، ولذلك حرم من هذه الفرص الطبقات الشعبية من أصحاب الدخل المحدود وهم الغالبية .

وقد أثبتت التجربة التى خاضتها مصر مع الديمقراطية المزيفة قبل الثورة أن تلك الديمقراطية كانت ديمقراطية الواجهات الدستورية ، ولم تكن تمثل إلا ديمقراطية الرجعية ، ولا تحتوى على أى مضمون اقتصادى أو اجتماعى ، وأن الوزارات فى ظل هذه الديمقراطية الرجعية لم تكن تستطيع أن تعمل إلا بوحى من ممثلى الاستعمار فى مصر . ولذلك كانت تقف فى وجه المحاولات الوطنية المطالبة بإصلاح التعليم ونشره وقتئذ كوسيلة للتمكن من ممارسة الحياة النيابية وهى قوام الديمقراطية السياسة . فقد حجب تحالف الرجعية الحاكمة مع الاستعمار أى مضمون اقتصادى أو اجتماعى للتعليم ، ولم يسمحوا إلا بشعارات الاستسلام والخضوع .

كل ذلك يؤكد عن يقين أنه لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية ، وأن اقتران

الإصلاح فى التعليم بالديمقراطية السياسية وبالاستقلال السياسى فقط دون الديمقراطية الاقتصادية أفقد التعليم مضمونه الاجتماعى والاقتصادى ، وحال دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالصورة الصحيحة ، لأن المطالبة بتحقيقه كانت تؤخذ من الزاوية السياسية فقط .

**تكافؤ الفرص والاتجاه الاشتراكى :**

وإذا كان مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية محدوداً فى ظل الديمقراطية التى تعنى الحرية السياسية فقط كما ذكرنا ، فإن مفهوم فكافؤ الفرص فى الاتجاه الاشتراكى يتجه أساساً نحو الحرية الاجتماعية لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل ، وتكافؤ الفرص التعليمية بهذا المعنى يساعد الفرد على النمو وعلى القدرة على المشاركة فى صنع الحياة ، لأن التعليم خير وسيلة لتحقيق نمو الفرد وتدريب قدراته .

وقد تقدمت مصر وخاصة بعد قوانين يوليو سنة ١٩٦١ إلى الطريق الاشتراكى بما يتيحه من فرص لحل الصراع الطبقى سلمياً وبما تتيحه من إمكانية تذويب الفوارق بين الطبقات بتوزيع عائد العمل على كل الشعب طبقاً لمبدأ تكافؤ الفرص . وكان الطريق الاشتراكى هو الطريق لفتح الباب للتطور الحتمى سياسياً من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال إلى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله ، أو بعبارة أخرى الديمقراطية السليمة التى تعنى الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، لأنه لا يمكن الفصل بينهما .

وكان تحرك المجتمعات الحديثة ومنها مصر نحو الديمقراطية السليمة ونحو الاتجاهات الاشتراكية معناه أن يكون الشعب هو المالك الحقيق لوسائل الإنتاج وأدواته ، وأنه يعاد توزيع الثروة وفق مبدأ تكافؤ الفرص مما يؤدى إلى إذابة الفروق بين الطبقات . وكان اتجاه حكومة الثورة نحو الاشتراكية تعبيراً صحيحاً لكون الثورة عملاً تقدمياً ، لأن الاشتراكية هى إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات .

ولذلك يؤخذ مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى النظم الاشتراكية من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية أولا لأن أهم ما يميز المجتمع الأشتراكى تقديمه للعمل وتوجيه الجهود إلى الإنتاج والتنمية وأعتماده على الاستثمار الاقتصادى. ولذلك يكون تكافؤالفرص التعليمية دعامة قوية فى الاشتراكية لأنه يؤدى لزيادة الإنتاج فالتعليم يرفع الكفاية الإنتاجية للفرد وهو السبيل لتأهيل وتدريب القوى البشرية . وزيادة الإنتاج معناه زيادة الدخل وذلك يعنى اتساع نطاق الخدمات مما يعود فيوسع مجال تطبيق تكافؤ الفرص .

هكذا يتصل التعليم وتكافؤ الفرص فيه بالنظام الاقتصادى اتصالا وثيقاً فيؤثر فيه ويتأثر به ويكون مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية موجهاً لرفع الانتاج وغاية الانتاج هى توفير أكبر قدر من الخدمات وبقدر إتساع قاعدة الانتاج وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية تنفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرص وكان إتاحة الفرصة الاقتصادية أمام الطبقات الشعبية نقطة جوهرية أكسبت الفرص التعليمية مضموناً حقيقياً .

وهكذا يتضح أنه لا يمكن أن يكون هناك تكافؤ فرص فى التعليم إذا كان الفرد لا يتمتع بالحرية الاجتماعية التى تضمن له لقمة العيش وتوفر له الصحة وتضمن له العمل بقدر ما تلقى من علم وتدريب . ذلك لأن الفقر والمرض والبطالة آفات إجتماعية وإقتصادية تسبب للتلاميذ قلقاً نفسياً لا يستطيعون معه متابعة الدراسة أو التفرغ للتعليم . ومن هنا كان على النظام التعليمى لكى يحقق تكافؤ الفرص بين التلاميذ أن يوفر لهؤلاء التلاميذ نوعاً من الغذاء الضرورى وخاصة للفقراء منهم وكذلك يكفل لهم الاشراف الصحى . أو يعطى التلاميذ الفقراء منحاً أو أنواعاً من المساعدات المادية التى تهىء لهم فرص متابعة التعليم إذا كان لديهم القدرة والاستعداد للاستمرار فيه بنجاح .

ولذلك كان تكافؤ الفرصة وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية التى تستند عليها النظم الاشتراكية يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها .

أولها : حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث يصبح العلاج والدواء حقاً مكفولا غير مشروط بثمن مادى . وأن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن .

ثانيها : حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه فإنه العلم هو طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها .

ثالثها : حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه .

رابعها : أن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لا بد من توسيع نطاقها .

وهكذا ننتهى من هذا القول لنؤكد أنه لا يمكن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص إلا فى وجود الحرية الأجتماعية التى تعتبر أيضاً المدخل الحقيقى للحرية السياسية .

**الأسس التى يستند اليها تكافؤ الفرص التعليمية :**

يمكن أن نقول أن التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص فيه يستند إلى أسس يجب توافرها، تلخص فيما يأتى :

١ — أن يستند التكافؤ على أساس من المستوى الاقتصادى والاجتماعى المقبول، حتى يستطيع التلميذ أن يتحرر من عبودية لقمة العيش وتحكمها فيه ، وحتى يشعر بالأمن الأجتماعى ، وبذلك يقبل على التعليم ويبذل فيه أقصى ما فى وسعه ويتفرغ له .

٢ — أن يستند هذا التكافؤ فى الفرص التعليمية على قاعدة من التعليم العام الإلزامى يدخل فيها جميع الأطفال فى سن المدرسة وهى التعليم الابتدائى على الأقل . وقد أصبح من المفهوم أنه كلما زادت سنوات الإلزام فى التعليم دل ذلك على الرقى الاجتماعى والاقتصادى للدولة . أو بعبارة أخرى أصبح مقدار ما تنجزه الدولة فى مجال التعليم الالزامى بالنسبة

لعدد سنواته ومن ناحية شموله لأكبر نسبه من الأطفال الملزمين ومن ناحية كيفه ، وهو المعيار الرئيسى لقياس تقدمها فى المجال الثقافى والاجتماعى.

وقد قرر البرلمان المصرى سنة ١٩٥١ ، بعد محاولات عدة لتوحيد المرحلة الأولى من التعليم فى مصر ، أن التعليم الأبتدائى الزامى ومجانى للأطفال من البنين والبنات من سن ٦ إلى ١٢ سنة . وكان على حكومة الثورة مسئولية إخراج هذا القانون إلى حيز التنفيذ وهى مسئولية جسيمة ، وهذا ما ركزت عليه سياستها التعليمية فى العشر سنوات الأولى من حكم الثورة ، فقد جعلت الأولوية وقتئذ لتعميم التعليم الابتدائى ، وبذلت فى ذلك جهوداً مستمرة وأموال طائله فقد كان نصيب التعليم الابتدائى من الميزانية وقتئذ يفوق ما ينفق على أى مرحلة أخرى من التعليم بما فى ذلك التعليم العالى . ومع كل الجهود المبذولة والمتصلة للتوسع فى التعليم الابتدائى عندنا فأن الأرقام الأخيرة تدل على أن حوالى ٢٥ ٪ من هؤلاء الإطفال مازالوا خارج هذا التعليم.

وتأتى خطورة التعليم الابتدائى فى مصر من تأثيره فى بقية مراحل التعليم ومما يضمه من أعداد ضخمه من التلاميذ . فالأطفال عندنا فى سن التعليم الابتدائى يبلغ عددهم حوالى ستة ملايين طفل قابلين للزيادة المستمرة كنتيجة طبيعية للنمو المطرد فى عدد السكان ومهما قيل من حيث إنخفاض مستوى التعليم الابتدائى ومن حيث الفاقد فيه ، فلا ينكر أحد أن التعليم والإلزام فيه دفعاً بالتعليم فى مصر نحو الاتجاه الديمقراطى الصحيح . وكان هذا التعميم والإلزام مدخلاً أساسياً لتحقيق التكافؤ فى الفرص التعليمية لأبناء الشعب .

ولا يغيب علينا أن نؤكد أن تعليم البنات تقدم تقدماً محسوساً من تطبيق هذا الإلزام وخاصة بعد صدور القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ الذى قرر أن الأصل فى المدارس الابتدائية أن تكون مشتركة بين البنين والبنات . وهذا معناه تحقيق التكافو فى الفرص التعليمية بين البنات والبنين .

وهذا يجسم مسئولية الدولة نحو العناية بالتعليم الابتدائى فى ظـل الاتجاهات الاشتراكية ويؤكد ضرورة ربطه بالتنمية والعمل والإنتاج .

٣ — أن تتنوع الدراسة بعد هذه المرحلة العامة وعند سن الخامسة عشر على وجه التحديد ،فتتنوع المدارس فى المرحلة الثانوية تبعاً للاستعدادات واختلافاتها بين الأفراد حتى يكون هناك فرصه تعليمية تجتذب كل فرد وتناسب استعداداته ومواهبه وتتلاءم مع مستواه العقلى والعملى ومهاراته وما لديه من قدرات . مع ملاحظة أن تنتشر هذه المدارس الثانوية باختلاف ألوانها فى أنحاء القطر.

**تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى :**

لم يكن للتعليم العالى قبل حكومة الثورة سياسة أو خطه تحقق مطالب الشعب ولم يخضع لا هو ولا غيره من مراحل التعليم الأخرى لخطه تربطه بترقية الحياه الاجتماعية أو تلبية الحاجات الاقتصادية فى الأمة . فقد كان هدف التعليم العالى قبل الثورة لا يزيد على تخرج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها التى لا تراعى مصالح الشعب .

لذلك لم يكن الالتحاق بالجامعة على أساس من التكافؤ فى الفرص فقد وضعت العقبات أمام الطبقات الشعبية بفرض الرسوم الجامعية العالية التى أقصت الأعداد الكبيرة من الطلاب الذين تعوزهم القدرة الأقتصادية عن الالتحاق بالجامعة . وكان قبول الطلاب يجرى على أساس من الطبقية والبساطة وغيرها من الأساليب التى حرمت الشعب فى مجموعة فرص التعليم المتكافئة .

**البنات وتكافؤ الفرص فى الجامعة :**

وكذلك أبعدت البنات عن بعض ألوان التعليم الجامعى فترة طويلة فلم تقبل البنات فى كليات الزراعة والهندسة قبل عام ٤٥ — ١٩٤٦ . وكذلك لم تقبل فى كلية الطب البيطرى حتى سنة ١٩٤٧ . كما كانت الفتيات بعيدات عن الدراسة فى كلية دار العلوم حتى عام ٥٣ — ١٩٥٤

وإذا كانت بعض الفتيات قد التحقن بالجامعة مع مطلع الثلاثينات فى أعداد قليلة إلا أن ذلك لم يصحبه أى حقوق سياسية أو اجتماعية بالنسبة للمرأة حتى قيام ثورة سنة ١٩٥٢ . مما أضعف دون شك وضع المرأة السياسى والاجتماعى فى ذلك الحين وعاق تحقيق التكافؤ فى الفرص التعليمية فى قطاع المرأة لتجريدها من حريتها الأجتماعية . وكان لا يد للرجعية الحاكمة وقتئذ أن تطمئن إلى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها .

أما فى عهد الثورة وخاصة بعد سنوات التحول الأشتراكى سنة ١٩٦٢ وتقرير مجانية التعليم الجامعى والعالى كله ، فقد انفتح التعليم الجامعى على مصراعيه أمام طبقات الشعب الحقيقية لينالوا من التعليم فرصاً متكافئة كل حسب استعداداته ومواهبه .

وكذلك أكد الاتجاه الاشتراكى لحكومة الثورة مساواة المرأة بالرجل ونص الميثاق على « أن المرأة لا بعد أن تتساوى بالرجل ولا بد أن يسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة » وبذلك ارتبط تعليم المرأة بالعمل وأنفتح أمامها مجال التعليم الجامعى كله على اختلاف أنواعه لتستفيد من تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل باعتبارها مساوية له فى مسئولية صنع الحياة فى ظل المبادىء الأشتراكية والحياة العصرية .

### اساليب تطبيق التكافؤ فى التعليم الجامعى فى مصر

تطور التعليم الجامعى المعاصر فى مصر وارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع ونموه والتغير والتقدم الحاصل فيه وخاصة بنمو الصناعة فيه وحاجة ذلك إلى تخصصات جديدة فى مختلف نواحى العلم والتكنولوجيا وحاجة ذلك إلى عقول مفكرة وعمالة مدربه ذات كفاءة عالية لصالح الإنتاج والتنمية وإتساع الخدمات فى ميادين الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وأرتبط معنى تكافؤ الفرص التعليمة فى التعليم الجامعى بخدمة ذلك كله وبإعداد القوى البشرية اللازمة لمواجهة تلك الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة المصرية .

وأصبح من أهم سمات التعليم الجامعى المعاصر التوسع فيه بما يخدم أهداف المجتمع وأصبحت الجامعة مرتبطة أرتباطاً عضوياً بالدولة سواء فى ذلك الدول الشرقية أو الغربية وأصبح التخطيط للتعليم الجامعى يستهدف تحقيق ديمقراطية هذا التعليم بإتاحة الفرصة لمن تؤهلهم قدراتهم وأستعداداتهم للسير فيه بنجاح ،فرصة لاتحدها قدرة مادية أوطبقية ويتساوى فيها البنين والبنات .

وكان من صورة تحقيق هذه الفرص المتكافئة فيه أتباع الأساليب الآتية :

١ — تأتى فى المقدمة مجانية التعليم الجامعى عندنا فقد تقررت مجانية التعليم الجامعى والعالى سنة ١٩٦٢ وترتب على ذلك زيادة عدد الطلبة فى الجامعات عاما بعد عام فمثلا كان عدد المقيدين بالجامعات فى مرحلة الليسانس والبكالوريوس فى عام ١٩٧١ — ١٩٧٢ ( ١٦٨٣٧٧ ) طالباً أصبح فى العام التالى ٧٢ — ١٩٧٣ ( ١٩٥٠٩٤ ) طالبا وفى العام الجامعى ٧٣ — ١٩٧٤ ( ٢٢٨٣٩٣ ) طالبا . وتبدو لنا مقدار هذه الزيادة إذا ذكرنا أن عدد طلبة الجامعات عام ١٩٥٧ كانوا ( ٧٣٧٤٠ ) طالبا .

وضوعف الانفاق على التعليم الجامعى وزادت ميزانية الجامعات حتى أصبحت عام ٧١ — ١٩٧٢ ( ٢٤٫٢٠٩٣٠٠ مليون جنيه ) ثم ١٩٧٣ ( ٣٤٫٩١١٫٦١٧ مليون جنيه ) بينما كانت ميزانية الجامعات ١٩٥٧ ( ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ مليون جنيه ) .

٢ — وضع نظام عادل لاختيار الطلاب للدراسة الجامعية . وأنشىء لذلك مكتب لتنسيق القبول بالجامعات ووضعت للقبول قواعد عادلة على أساس معيار موحد للجميع قوامه الكفاءة والأمتياز العلمى أى مجموع الدرجات فى أمتحان الثانوية العامة مع أخذ رغبة الطلبة فى الأعتبار فى الحدود التى يسمح بها المجموع ، لا فرق فى ذلك بين البنين والبنات ولا دخل مطلقاً للوساطة أو المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى .

٣ — تدبير المعونات المادية ووسائل الرعاية الأجتماعية المختلفة للطلبة الذين تعجزهم أحوالهم المادية عن مواصلة التعليم الجامعى رغم مجانيته وخاصة المتفوقين منهم .

**ومن اهم المعونات المادية التى يتمتع بها طلبة الجامعة :**

(ا) إتاحة فرصة الأقامة والمعيشة فى المدن الجامعية للطلاب المغتربين ، فلا يزال الاغتراب يشكل عقبة كبيرة فى طريق إستكمال عدد من الشباب المتفوق لتعليمهم الجامعى. وتحمل الجامعة الطلبة جزءاً يسيراً من تكلفة إقامتهم بها يبلغ ٣٠٪ من هذه التكلفة .

(ب) وتشمل المعونة أيضاً القروض الطويلة الأجل التى يسددها الطالب دون فوائد بعد تخرجه من الجامعة . وقد أنشىء صندوق مساعدة الطلاب لهذا الغرض ، وقد زاد عدد الطلبة المستفدين من هذا الصندوق فبلغ ٣٥ ألف طالب من مجموع طلبة الجامعات سنة ١٩٧١ ، بنسبة ١٠٪ .

(حـ) منح مكافآت شهرية للمتفوقين تتراوح قيمتها بين ٤٨ و ١٢٠ جنيهاً فى العام تبعاً لدرجة التفوق . وقد كان عدد الطلاب الذين يحصلون على منح تفوق سنة ١٩٧١ أكثر من ثلاثة آلاف طالب من مجموع طلبة الجامعات . وفى العام الجامعى ٧٣ـ١٩٧٤ كان عدد الطلاب الذين يتقاضون مكافآت تفوق فى جامعة القاهرة وحدها ٥٦٠١ طالبا .

ويقدر الخبراء أن هذه المعونات بأشكالها المختلفة يجب أن تتوفر لحوالى ثلث عدد الطلاب الدارسين فى الجامعة .

٤ — أتجهت مصر إلى عدم تركيز الجامعات والكليات الجامعية فى العاصمة فعملت على توزيعها جغرافياً على أقاليم القطر المختلفة لأن ذلك يتيح تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى بصورة أكبر وعلى نطاق أوسع لأنه يساعد على التغلب على عقبة اغتراب الطلاب وأزدحامهم فى جامعات العاصمة مما قد يعوق مواصلتهم التعليم .

وأصبح لدينا الآن بخلاف جامعتى القاهرة وعين شمس وجامعة الأسكندرية ، جامعة أسيوط المنشأة سنة ١٩٥٧ وفروعها فى المنيا وقنا . وكانت قد أنشئت كليتان للطب واحدة

فى المنصورة تتبع جامعة القاهرة وأخرى فى طنطا تتبع جامعة الاسكندرية سنة ١٩٦٢ ثم أنشئت جامعتان واحدة فى المنصورة وأخرى فى طنطا عام ٧٣ — ١٩٧٤ ثم جامعة إقليمية جديدة بالزقازيق فى العام الحالى ٧٤ — ١٩٧٥

**اساليب أخرى مقترحة لتحقيق التكافؤ فى فرص التعليم بالجامعة :**

١ — زاد عـــدد الطلبة فى الجـــامعات زيادة كبيرة سواء فى مرحلتى الليسانس والبكالوريوس أو فى الدراسات العليا مما ضاعف عدد الدارسين بالجامعة وأرهق ميزانيتها. وأصبحت الجامعات المصرية تقبل بين طلبتها مجموعة كبيرة من الطلبة المتازين دراسياً والذين ينتمون إلى أسر غنية قادرة على دفع نفقات تعليم أبنائها . فلو أن الجامعة طالبت هذه الفئة القادرة مادياً من الطلبة بدفع نفقات تعليمهم الجامعى لأفسحوا المجال أمام غيرهم من غير القادرين و من ذو الدرجات الأقل نسبياً للالتحاق بالجامعة . ولا ستعانت الجامعة بهذه المصروفات فى توسيع فرص التعليم أمام قطاع أكبر من أبناء الشعب أو للارتفاع بمستوى التعليم فى الجامعة باستكمال الأجهزة والأدوات . وهو ما يطابق مفهوم تكافؤ الفرص مادامت موارد الدولة فى مصر محدودة ولا تفى بالانفاق على مزيد من آلاف الطلبة المتلهفين على إكمال تعليمهم الجامعى . مما جعلها تحدد عدد المقبولين كل عام وترد الكثيرين عن الالتحاق بالجامعة . ويكون ما تجمعه الجامعة من مصروفات من الطلبة الأغنياء من قبيل مساهمة القادرين فى الدولة فى تعليم غير القادرين .

ولذلك نظير فى التعليم الجامعى فى أمريكا وإنجلترا حيث يدفع الطلبة الأغنياء مصروفات بينما تتوسع الجامعة فى أعطاء المنح للمتفوقين من الطلبة غير القادرين مادياً ولديهم الاستعداد لمواصلة الدراسة الجامعة بنجاح . كما أن بعض جامعات أمريكا تصرف الغذاء لهؤلاء الطلبة المحتاجين كل ذلك للقضاء على العقبات المادية التى قد تحول بين الطالب وبين اتمامة لدراسته ما دام لديه الكفاءة العقلية على متابعتها بنجاح : أى توفيراً للفرص المتكافئة فى التعليم الجامعى .

٢ — كذلك يقتضى اتاحة الفرصة المتكافئة فى التعليم الجامعى أن تفسح الجامعة المجال أمام فئة العاملين فى قطاعات الإنتاج والخدمات ممن فاتتهم فرصة التعليم الجامعى والعالى لأسباب خارجة عن إرادتهم وربما كان من بينهم من هو أهل لهذا التعليم وهو فى نفس الوقت لا يستطيع ترك عمله للتفرغ للتعليم الجامعى . وقد واجهت دول كثيرة هذه المشكلة بأسلوب واقعى فأتاحت الفرصة لهذه الفئة لاستكمال التعليم مع عدم تفرغ الطالب له . وتدل احصاءات الأمم المتحدة على أن عدد هؤلاء الطلاب يبلغ حوالى نصف عدد طلاب التعليم الجامعى فى الاتحاد السوفيتى وفى انجلترا على حد سواء[1] .

وقد قسموا فى لندن جامعة لندن قسمين وأنشأوا فيها جامعة أخرى هى جامعة المدينة كلها لدراسة الهندسة تقريباً وبعض طلابها متفرغين والبعض الآخر يستمر سنة فى الجامعة ثم سنة فى المصنع ويدل أن يأخذ المقرر فى ثلاث سنوات يأخذه فى ست سنوات . كل ذلك من باب التيسيرات وتوفير فرص التعليم وسيلة أمام الأفراد[2] .

ومن أكبر الصعوبات فى مصر أن الطالب إذا لم يوفق فى الحصول على المجموع الذى يؤهله لدخول الجامعة فاته القطار ولا يجد سبيلا إلى إكمال تعليمه فى المستقبل ولا يعقل أو يتصور أن يحرم الإنسان من التعليم العالى طول عمره بمجرد عدم وصوله إلى مستوى معين فى لحظة من اللحظات فى الحياة . فيجب إيجاد فرص لهؤلاء الناس ليتعلموا وخصوصاً ونحن نريد أن نستفيد منهم وتنقصنا الخبرات الفنية التى قد يظهر بعضها بعد الدراسة الثانوية .

---

(١) د. عبد الوهاب البرلسى ، اتجاهات التعليم الجامعى فى العصر الحديث ، وزارة التعليم العالى ١٩٦٨ ، استنسل ، ص ٧

(٢) د. محمد مرسى احمد ، الملامح الجديدة فى التعليم الجامعى ، معهد الدراسات الاحصائية ، ١٩٧٠ ، ص ٩

٣ — كذلك يقترح بعض المسئولين عن التعليم الجامعى أن يرتكز هذا التعليم على الحوار إذا أردنا أن يكون ديمقراطياً حقاً[٣] . فلا شك أن حوار الأساتذة مع الطلبة فيه كثير من تعضيد شخصية الطالب وأحترامها وقد ثبت أن كثيرين من الطلبة من الطبقات الشعبية لا يجدون فى بيئتهم من يتحدث معهم حديثاً علمياً أو يجرى معهم حواراً قائماً على المنطق والأسلوب العلمى فى سياق الأدلة والبراهين للوصول إلى النتائج بينما قد يجد غيرهم من الطلبة من بيئات أرقى هذه الفرص فى أسرهم .

فطريقة التدريس القائمة على الحوار بين الأستاذ والطالب ضرورية لتحقيق تكافؤ الفرص فى التربية وتحقيق النمو فى شخصية الطالب وإشباع حاجته إلى الكلام والأخذ والرد . فمن المستحيل أن نعلم عدداً كافياً من أبناء الشعب دون أن ترتكز التربية على الحوار .

## المراجـــع :


١ — د. اسماعيل غانم ، مذكرة بشأن قبول حملة الثانوية العامة فى الجامعات والمعاهد العالية مع نظرة الى المستقبل للتعليم العالى فى مصر ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٤

٢ — ادجار فور ، فلسفة الاصلاح الجامعى ، ترجمة هشام دياب ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٧٣

٣ — تقرير رئيس جامعة القاهرة عن السنة الجامعية ٧٣ — ١٩٧٤ ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٤ .

٤ — د. عبد الوهاب البرلسى ، اتجاهات التعليم الجامعى فى العصر الحديث ، وزارة التعليم العالى ، استنسل ، نوفمبر ١٩٦٨

٥ — دكتور محمد الهادى عفيفى ، فى أصول التربية ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٧١


---

(٣) ادجار فور ، فلسفة الاصلاح الجامعى ، ترجمة هشام دياب ، مطبعة جامعة ١٩٧٣ ، ص ٥٥

٦ ـ دكتور محمد الهادى عفيفى ، اسس تطوير التعليم الابتدائى ، صحيفة المكتبة العدد الثانى أبريل ١٩٧٢

٧ ـ دكتور محمد لبيب النجيحى ، الأسس الاجتماعية للتربية ، مكتبة الأنجلو الطبعة الثانية ١٩٦٨

٨ ـ دكتور محمد مرسى احمد ، الملامح الجديدة فى التعليم الجامعى ، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٠

٩ ـ دكتور محمد مرسى احمد ، مذكرة فى شأن التعليم الجامعى بالجمهورية العربية المتحدة ، وزارة التعليم العالى يونية ١٩٧١